مجلـة دفاتر المخبر
المجلد 16 / العـدد: 02 (2021)، ص.310-332

عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية إبأّن العهد الجمهوري (1958- 1963)

Abdul Karim Qasim and his role in establishing the Iraqi State during the Republican Era (1958-1963)

محمد الطاهر بنادي[1]

[1] جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر Mt.benadi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/28 تاريخ القبول: 2021/10/29 تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص

مثلت سنوات ما بين الحرب العالمية الثانية وثورة 14 تموز (جويلية) 1958م، مرحلة حاسمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، والتي نتجت عنها رغبة الطبقة السياسية والضباط الأحرار في التغيير الجذري للوضع القائم، فكانت ثورة 1958م، التي سعت إلى تحقيق الاستقلال الوطني وبناء نظام جمهوري. لقد أثرت فترة حكم عبد الكريم قاسم بشكل كبير على المشهد السياسي، العسكري، الاقتصادي والاجتماعي للعراق، خاصة وأن هذا البلد يكتسي أهمية بالغة في منطقة الشرق الأوسط. إن الهدف من هذه الدراسة هو تبيان إسهامات الرجل في بناء أطر الدولة الوطنية، وذلك بعد التخلص من الهيمنة الأجنبية التي مثلها نظام متعاون معها، وهذا من أجل التفرغ لتحقيق طموحات الجماهير الشعبية، من خلال الخيارات الوطنية للدولة العراقية. إن النتائج

Abstract

The Iraqi contemporary political system passed over a historical decisive phase, in a period between the Second World War and July 14, 1958 revolution. The latter paved the way towards a national independence and establishing a republic system. Abdul Karim Qasim's reign exerted an immense influence on the political, military, economical, and social scene of Iraq. The current study aims for spotting light on the contributions of Qasim to frame the national state after eliminating the foreign domination a collusion system represents, and this is for realizing the popular masses' desires and their aspirations. The findings of the research demonstrate that Abdul Karim Qasim were a patriotic man aimed to achieve a state

---

المؤلف المرسل: محمد الطاهر بنادي، **الإيميل:** Mt.benadi@univ-biskra.dz

المتوصل إليها تمثلت في أن عبد الكريم قاسم كان رجلا وطنيا هدف إلى تحقيق دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية، حيث آمن بأن مصلحة العراق فوق كل اعتبار، ساعيا إلى أن يجعل منه دولة مفصلية في محيطها العربي.

كلمات مفتاحية: عراق؛ ثورة 14 جويلية 1958؛ عبد الكريم قاسم؛ نظام جمهوري؛ خيارات وطنية

of citizenship and social justice, as he believed that Iraq's interest above all else and sought to make it a pivotal state in its Arab environment.

Keywords: Iraq; Revolution of July 14, 1958; Abdul Karim Qasim; Republican system; National choices

1. مقدمة

مثلت سنوات ما بين الحرب العالمية الثانية وثورة 14 تموز (جويلية) 1958م، مرحلة حاسمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، شهد خلالها أحداثا وأزمات عديدة دارت بين حكام ومحكومين صاحبتها مؤامرات، مخططات، دسائس استعمارية بريطانية وأمريكية حولته إلى ساحة لتكريس الهيمنة والنفوذ في المنطقة. إن سوء أداء السياسة الداخلية والخارجية للعراق في عهد الملك فيصل الثاني والوصي عبد الإله ورئيس الحكومة نوري السعيد رهنت مستقبله، الأمر الذي أدى إلى تبلور الوعي السياسي والفكري في أوساط العراقيين، نتج عنه رغبة الطبقة السياسية والضباط الأحرار من أبناء الجيش العراقي في التغيير الجذري للوضع القائم.

إن حرب فلسطين عام 1948 وثورة 23 يوليو (جويلية) 1952 بمصر مع صعود الضباط الأحرار هناك وفشل العدوان الثلاثي عليها في 26 أكتوبر 1956م، زادت من حماسة العراقيين في التغيير، حيث بدأ التفكير الجدي في إيجاد صيغة تطيح بالنظام الملكي القائم، فكانت ثورة 1958م التي سعت إلى تحقيق الاستقلال الوطني وبناء نظام جمهوري يستمد شرعيته من رحم الجماهير الشعبية بمختلف أطيافها ومكوناتها.

لقد أثرت فترة حكم عبد الكريم قاسم بشكل كبير على المشهد السياسي، العسكري، الاقتصادي والاجتماعي للعراق، كما أنها مثلت مرحلة مفصلية مهمة في تاريخه المعاصر، على اعتبار أن هذا البلد يكتسي أهمية بالغة في منطقة الشرق الأوسط رغم حداثة عهده بالاستقلال وهشاشة نظامه السياسي.

من خلال هذا الطرح نورد الإشكالية التالية:

إلى أي مدى نجح عبد الكريم قاسم في بناء الدولة العراقية الحديثة؟

وتتدرج تحتها عدة تساؤلات فرعية:

- كيف أثرت جهود عبد الكريم قاسم على المشهد السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي للعراق؟
- ما هي أهم خياراته الوطنية؟
- هل جاءت نتيجة لأوضاع العراق قبل 1958؟ أم رغبة منه في الوصول إلى الحكم والاستئثار به؟

تمثلت أهداف هذه الدراسة في محاولة الوقوف على حالة العراق في العهد الجمهوري الأول (1958 – 1963) م أثناء فترة حكم عبد الكريم قاسم، مع إبراز جهوده وخياراته الوطنية في البناء المؤسساتي للدولة العراقية.

وبما أن طبيعة الموضوع محل الدراسة وخصوصية مضامينه التاريخية والسياسية تتحكم إلى حد بعيد في نوع المنهج المتبع، ارتأينا استخدام كل من المنهج الوصفي، وذلك من خلال وصف ورصد الأحداث، والمنهج التحليلي بتحليل المراحل التي مرت بها الحركة السياسية وتداعياتها على العراق ومدى استفادة عبد الكريم قاسم منها لبناء نظام متكامل.

2. قيام النظام الجمهوري في العراق 14 تموز (جويلية) 1958م

بعد نجاح ثورة 23 يوليو(جويلية) 1952م بمصر، بدأت عدوى الثورات تنتقل إلى بقية أقطار الوطن العربي فكان من بينها العراق، خاصة بعد ازدياد نمو الوعي الوطني والقومي في نفوس العراقيين، مما ترتب عنها ازدياد مساحة الرفض الشعبي لسياسة النظام الملكي القائم في تلك الفترة. وقد لعبت الأحزاب السياسية العراقية دوراً مفصلياً في تأطير الاحتجاجات الفئوية، معبرة عن عدم رضاها على سياسة البلاط (كاظم، سبتمبر 2013، صفحة 18).

لقد تعاملت الحكومات العراقية في هذه الفترة بأسلوب القوة والقمع، التي مست التنظيمات السياسية السرية والعلنية، وهكذا فان تتابع الأحداث زاد من حالة الانسداد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي (PHEBE, 2012, pp. 73-74.)، وكرد فعل على سياسات حكومة نوري السعيد أصدرت الأحزاب السياسية والقوى الوطنية ميثاقا تضمن مطالب وطنية مشتركة سمي بميثاق الجبهة المتحدة (كاظم، سبتمبر 2013، صفحة 12).

لقد مثلت ثورة 23 يوليو(جويلية) 1952م بمصر، وكذا العدوان الثلاثي عليها في 26 تشرين الأول(أكتوبر) 1956م، دفعة قوية لضباط الجيش العراقي خاصة الصغار منهم. حيث بدأوا يفكرون في تغيير نظام الحكم (خدوري، 1418هـ ،، صفحة 30). وفعلا وفي صبيحة يوم الاثنين 14 تموز (جويلية) 1958 وعلى الساعة الخامسة و10 دقائق زحفت دبابات اللواء العشرين والتي طبقت خطة الانقلاب، وذلك من خلال السيطرة على معسكر الرشيد، دائرة البرق، البريد، الهاتف، منطقة الكرخ وبعدها الإذاعة. في حين

توجه بعض الجنود إلى منزل نوري السعيد وقصر الرحاب الذي يقيم الملك والأسرة المالكة أين تمت محاصرتهم، في الوقت الذي أذاع فيه عبد السلام عارف بيان الثورة الأول على الساعة 6 صباحا، ولم يبد الملك فيصل الثاني وأفراد الأسرة المالكة أية مقاومة مفضلين الاستسلام مقابل تأمين خروج آمن لهم خارج العراق، غير أن المجموعة المطوقة للقصر باشرت بإطلاق النار ولم ينج من القتل سوى زوجة عبد الإله التي اعتقد الجيش بأنها قتلت (الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب، 1423هـ، 2002م) وأيضا (PHEBE, 2012, p. 84.85.86).

أعلن قادة الثورة عن إقامة الجمهورية التي وصفوها بأنها جمهورية الشعب التي يختارها وأن العراق سيحتفظ بكيانه المستقل. بعدها بدأ عبد الكريم قاسم بتشكيل الحكومة التي ضمت عسكريين ومدنيين مستقلين والذين كانوا مناوئين للنظام السابق(JOHN, 2015, p. 527.) .

ولد عبد الكريم قاسم في محلة المهدية التي تقع بحي الرصافة في كانون الأول (ديسمبر) 1914م من عائلة متواضعة، نشأ في محيط اتسم بالتسامح، انتقل عام 1922 مع عائلته لأسباب مالية إلى بلدة الصويرة جنوب العراق حيث درس في مدارسها الابتدائية ثم عادت العائلة إلى بغداد، حيث أنهى دراسته الثانوية عام 1931، التحق بالكلية العسكرية عام 1932، ثم بكلية الأركان عام 1940، ارتقى إلى رتبة ضابط عام 1941، ثم رئيس أول ركن عام 1943، شارك في حرب فلسطين عام 1948 حتى عام 1949، وبعد تقلبه في رتب عسكرية مختلفة أصبح آمر اللواء التاسع عشر للفرقة الثالثة عام 1957.أصبح بعد الثورة لواءا في كانون الثاني (جانفي)1959م، وبرتبة فريق في كانون الثاني (جانفي)1963م (مير، 2005، صفحة 295).

لقد ذهب الكثير من المؤرخين إلى الاعتقاد بأن هذا التحول، لم يكن تغيير منظومة حكومة بمنظومة أخرى، وإنما كان محاولة لتغيير جذري للأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لكيان الدولة العراقية ذاتها، وقد وقفت وراءه قوى رئيسة مثلتها الأفكار القومية العربية، الإحباط الكبير جراء أساليب الحكم التي اتبعتها الحكومات السابقة والأفكار الوحدوية والتي كانت تستهدف تجسيد طموحات العرب في تحقيق وحدتهم القومية (محمود، 1432هـ،2010م، الصفحات 37 – 38).

إن النظام الجديد جاء بفكر يقضى بتوزيع الأراضي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تساوى الفرص أمام جميع العراقيين، كما أحدثت الثورة هزة عنيفة في الشرق الأوسط، ودخلت في عداء مباشر مع القوى الاستعمارية ولشاه إيران، مقاطعة جلسات حلف بغداد حتى انسحبت منه عام 1959م، وأصبحت من الدول المناهضة لإسرائيل في المنطقة، كما أقامت علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي والصين الشعبية وبقية الدول الاشتراكية وهددت الحكم الهاشمي في الأردن وحلت الإتحاد معه (ديب، 2013، صفحة 64).

إنه وبعد تولى عبد الكريم قاسم منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وعبد السلام عارف منصب وزارة الداخلية والفريق محمد نجيب الربيعي منصب رئيس مجلس السيادة. كان أول عمل قامت به حكومة الثورة هو إلغاء المؤسسات الرئيسة الموروثة عن العهد الملكي مثل الملُكّية والمجلس التشريعي (الأعيان والنواب) واعتقال المناوئين لها والمحسوبين على النظام السابق، مع تصفية كبار الضباط في الرتب العسكرية المختلفة في الجيش وقوات الشرطة وحتى الموظفين المدنيين.(JOHN, 2015, p. 538)

3. جهود عبد الكريم قاسم في بناء الدولة العراقية الحديثة

1.3 الجهود السياسية

منذ الأيام الأولى للثورة، أبانت حكومة عبد الكريم قاسم عن نيتها في الالتزام بإشاعة الحياة الحرة والديمقراطية السياسية وحرية التنظيمات الحزبية والأهلية، لكن ومع مطلع الستينيات من القرن الماضي ظهرت بوادر الاصطدام مع الكثير من الشخصيات والتنظيمات السياسية والأهلية، بسبب تحفظ حكومته على منح الاعتماد للكثير منها، حيث سنت قوانين حدت من فرص نشاطها لذا جاء قانون الأحزاب عائقا أمام هذا النشاط كما تراوحت علاقته ببعض قيادات الثورة بين التوتر أحيانا وبين التوافق أحيانا أخرى.

1.1.3 علاقته مع عبد السلام عارف

كانت العلاقة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف متميزة ما جعلهما يستأثران بالسلطة وذلك على حساب كبار الضباط الأحرار الذين تم استبعاد الكثير منهم والذين كانت من بينهم عناصر وطنية مخلصة مع ظهور وجوه جديدة في نظام الحكم (مصطفى، د،ت، صفحة 60). كان الوحدويون يتطلعون إلى الانضمام الفوري إلى الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) خاصة بعد أن ألغت ثورة 1958 مشروع الاتحاد الهاشمي مع الأردن، ومن بين المتحمسين لذلك عبد السلام عارف الذي التقى بجمال عبد الناصر بعد زيارته لدمشق يوم 19 تموز (جويلية) 1958م، حيث تباحثا في مسألة رد فعله في حالة ما إذا تعرض العراق إلى اعتداء ووافق جمال عبد الناصر على ذلك واتفقا على التزام الطرفين بمعاهدة الدفاع المشترك ووعده عارف على رغبة العراق في الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة (Edmund, 2004, pp. 187-188)، غير أن الشيوعيين نشطوا ضد أي توجه قومي وبالتالي الحيلولة دون عقد أية لقاءات مع قادة الوحدة العربية، مؤلبين بذلك عبد الكريم قاسم على عبد السلام عارف متهمين إياه ببحث مسالة الوحدة مع جمال عبد الناصر، وأنه تصرف بمحض إرادته دون استشارة رئيس الوزراء، ما جعل هذا الأخير يحد من صلاحياته موجها له اللوم بعد عودته إلى بغداد.

لقد دافع عبد السلام عارف أثناء خطاباته بين الجماهير على فكرة الوحدة وأنها ضرورية لنهضة العراق مفتتحاً معظمها باسم جمال عبد الناصر، ما جعل الصراع يحتد بين الرجلين خاصة بعد حصول عبد

الكريم قاسم على برقية مرسلة من القائم بأعمال سفارة دولة الوحدة إلى وزارة خارجيتها مفادها أن عبد السلام عارف يعمل على تحقيق الوحدة ولو اقتضى ذلك التخلص من عبد الكريم قاسم (PHEBE, 2012, p. 88.)

استغل الشيوعيون جو الخلاف بينهما وتقربوا إلى عبد الكريم قاسم مستفيدين من نفوذه للسيطرة على مفاصل الدولة، وقد أدرك عبد السلام عارف خطورة ما يهدف إليه الشيوعيون بعد خطابه يوم 12 آب (أوت) 1958م، بمدينة الناصرية «... إن الدعايات المغرضة والإدعاءات الخبيثة، تنشر التفرقة بين الشعب وتقول أن هناك فروقا وخلاف بين رجال الثورة فليس بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف من فروق فسلام من كريم وكريم من سلام وسلام وكريم من الشعب ولكن في خدمة الشعب ...» (مصطفى، د،ت، صفحة 62).

إن هذا الإقرار جاء في غير أوانه، حيث كان القوميون يرددون أثناء خطابات عبد السلام عارف: «وحدة وحدة يا سلام» و«إحنا جنودك يا سلام»، بينما كان الشيوعيون يرددون «اتحاد فدرالي وصداقة سوفياتية» و «ماكو زعيم إلا كريم». فتم تجريده من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة في 11 أيلول (سبتمبر) 1958م، وفي يوم 30 من نفس الشهر تم إعفاءه من جميع مناصبه (الزبيدى، 1981، الصفحات 354-355)، وتعيينه سفيراً في بون بجمهورية ألمانيا الاتحادية لكنه قدم استقالته، وبعد عودته يوم 04 كانون الأول (ديسمبر)1958م، استقبله عبد الكريم قاسم محاولا إقناعه بقبول منصب سفير إلى أجل مسمى لكنه رفض ذلك، وفي يوم 05 كانون الأول (ديسمبر)، أودع السجن حيث مثل أمام محكمة المهداوي يوم 27 من نفس الشهر(هي محكمة عليا خاصة تأسست في عام 1958 عرفت باسم محكمة الشعب حيث كانت مهامها محاكمة الشخصيات الكبيرة ومحاسبتهم على التآمر على أمن الدولة، كما كانت تنظر في محاكمة أعداء الثورة من مدنيين وعسكريين ممن تعاونوا مع عبد الكريم قاسم وانقلبوا عليه). (PHEBE, 2012, p. 96) ، وقد وجهت له عدة تهم أهمها :

- عدم ذكر اسم عبد الكريم قاسم في خطاباته.
- انحيازه للقومية العربية.
- محاولة الانقلاب على الرئيس في الفترة الممتدة ما بين 04 و05 كانون الأول (ديسمبر) 1958م.

استمرت محاكمته حتى 05 شباط (فيفري) 1959م، أين حكم عليه بالإعدام رميا بالرصاص مع الطرد من الخدمة العسكرية(Edmund, 2004, p. 21) ، غير أن عبد الكريم قاسم احتفظ بقرار الحكم في مكتبه وأمضى عبد السلام عارف 03 سنوات في السجن بعدها أطلق سراحه في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1961م.

يمكن القول بأن عبد الكريم قاسم ومن ورائه الشيوعيين استغلوا أخطاء عبد السلام عارف لضرب أي توجه وحدوي قومي عربي، حتى أن محاكمته كانت جزءا من مؤامرات الشيوعيين ضد دعاة القومية والوحدة العربية، ما نتج عنه شحن الرأي العام العراقي ضد الجمهورية العربية المتحدة وأنها هي من تخطط لضرب استقرار العراق وسلامة أراضيه، كما أن النخب القومية العربية العراقية دفعت ثمن أفكارها الوحدوية في مقابل تقرب النخب الشيوعية من عبد الكريم قاسم، الذي استغلها لتصفية حساباته مع خصومه القوميين.

2.1.3 علاقته مع عبد الوهاب الشواف:

شهد العراق طيلة عام 1959 انقسامات سياسية حادة و خطيرة بين الشيوعيين الذين وقفوا إلى صف عبد الكريم قاسم و المعارضين له من القوميين، وقد وصلت حدة هذه الانقسامات حتى إلى مؤسسة الجيش ذاتها، وكان لتنحية عبد السلام عارف دور كبير في قيام هذه الثورة بعد أن أدرك ضباط الجيش العراقي الأحرار في الموصل بأنهم مازالوا مهمشين وأن الشيوعيين هيمنوا على مؤسسات الدولة، وقد تزامن ذلك مع تعيين العقيد عبد الوهاب الشواف وهو أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار لقيادة القوات المسلحة في الموصل حيث رأى أن نقله هو بمثابة إبعاد له ما دفع به إلى أن ينقم على إجراءات عبد الكريم قاسم (ناصر، 2018، الصفحات 154-156).

لقد اتفق العقيد رفعت الحاج سَرِيْ والعماد ناظم الطبقجلي على أن يقوم الأخير بثورة عسكرية في كركوك وأن يقوم رفعت الحاج سري(رئيس دائرة الاستخبارات العسكرية)، والذي كان مكتبه بالقرب من مكتب عبد الكريم قاسم وذلك بالتعاون مع الضباط الوحدويين بتطويق مكتبه في وزارة الدفاع وإرغامه على التنحي ومغادرة البلاد أو القتل، وقد انضم إليهم عبد الوهاب الشواف في 01 آذار (مارس) 1959م، وأن يتولى عملية التمرد بنفسه مغتنما مناسبة قيام أنصار السلام في 06 آذار(مارس) 1959م (وهو تنظيم شيوعي) بعقد مؤتمر شعبي في مدينـة الموصل حضره عشرات الآلاف من كل أنحاء العراق (ناصر، 2018، صفحة 184).

وعلى الساعة الثامنة من صباح يوم 08 آذار (مارس) وبعد أن استكمل استعداداته أذاع رسمياً من إذاعة الموصل بيانا صدر باسمه، أعلن من خلاله تمرده باعتباره قائدا للثورة آمرا الجنود بالتدخل لإخراج المسؤول الشيوعي كامل القازنجي من الموصل، مما أدى إلى قيام مواجهات عنيفة بين جنوده والموالين لهم ضد الشيوعيين، مستفيدا من وعود المخابرات المصرية والسورية بدعمه بالطيران وقوات الإسناد (الديلمي، رمضان 1430هـ، أيلول 2009، صفحة 10). غير أن عبد الكريم قاسم أمر يوم 9 مارس قائد القوة الجوية العقيد الركن جلال الأوقاتي بقصف مقر اللواء الخامس في معسكر الغزلاني بالموصل، مما أدى إلى إصابة

عبد الوهاب الشواف بجروح نقل على إثرها إلى المستشفى، حيث اغتاله مضمد كردي موال لعبد الكريم قاسم، بعدها أعاد الشيوعيون السيطرة على الموصل.

وعلى إثر مقتله قضي على التمرد وألقي القبض على أتباع الشواف في بغداد وكركوك والموصل والبصرة والذين أحيلوا على القضاء وحكمت المحكمة العسكرية على الطيارين الأربعة الذين قاموا بقصف بغداد في 9 آذار (مارس) 1959 بالإعدام وذلك يوم 28 آذار(مارس) من نفس السنة بتهمة الخيانة العظمى (ناصر، 2018، الصفحات 160- 161)

3.1.3 علاقته مع الشيوعيين

لعب الشيوعيون دوراً معتبراً في الثورة ضد النظام الملكي حيث وجه الحزب الشيوعي العراقي تعليمات خاصة إلى منظماته وقواعده ليكونوا على أهبة الاستعداد لإعلان الثورة، بمساهمته في الإعداد لها وتوحيد الجبهة الوطنية والجيش.وقد بدأ نفوذهم يتعاظم خاصة بعد القضاء على ثورة عبد الوهاب الشواف، حيث مكنوا من السيطرة على الشارع، حتى أصبح الكثير يعتقد بأن العراق أصبح دولة شيوعية، خاصة بعد أن طالبوا من عبد الكريم قاسم إشراكهم في الحكم، حتى أن كل المؤشرات كانت توحي بأن يوم الاحتفاء بعيد العمال الموافق لـ 1آيار(ماي) 1959 سيكون مناسبة لإعلان ذلك، لكن عبد الكريم قاسم رفض عرضهم موضحا بأن مسالة إشراكهم في السلطة تعود له وحده وبالتالي لم يتم لهم ما أرادوا مبررين رفضه لعرضهم بأنهم في واقع الأمر قاسميين وأن الأوضاع الدولية لا تسمح بذلك، بحيث أنهم لو سيطروا على الحكم فستكون مجابهة مفتوحة بين الاتحاد السوفياتي والغرب (فاضل، د.ت، صفحة 102).

لقد أفقد التوغل الشيوعي سيطرة عبد الكريم قاسم على الشارع الذي كانوا يؤطرونه، والذين قادوا محاوله عسكرية للاستيلاء على الحكم، وذلك في شهر حزيران (جوان) 1959، لكن ضابطاً من معسكر الرشيد اتصل بعبد الكريم قاسم وأخبره بالأمر، ما جعل هذا الأخير يستدعى مدير الحركات العميد الركن طه الشيخ كما طلب من الضابطين جاسم العزاوي وعبد الكريم الجدة ومرافقه حافظ علوان وقاسم الجنابى بوضع حد لمحاولات الشيوعيين وإفشال مخططاتهم، فأصدر هؤلاء أوامر باسمه بالإحالة على التقاعد والنقل إلى مناصب أخرى للضباط الشيوعيين مثل العقيد سلمان الحصان قائد الحركة الانقلابية، خليل العلي، عدنان الخيال، فاضل مهدي البياتي وخزعل السعدى (Dawisha, 2009 , p. 178). بعدها تم تعيين ضباط قوميين حلوا محل هؤلاء وبذلك تم إحباط محاولة الاستيلاء على الحكم. لكنهم حاولوا ومن جديد في بداية عام 1961 الإطاحة به، لكن أحد قادة الحزب الشيوعي أفشي سرها لعبد الكريم قاسم الذي أمر مرافقه حافظ علوان بأن يكون صارما مع أية حركة مشبوهة (فاضل، د.ت، صفحة 103)

إن مواقفه تجاههم واستغلاله لهم لضرب القوميين، جعلت الكثير يعتقد بأنه شيوعي، لكن في واقع الأمر كان حليفا لهم خاصة فيما بين سنتي 1958 و1959.

4.1.3 علاقته مع البعثيين والقوميين

عين عبد الكريم قاسم في حكومته منذ البداية ناصريين وبعثيين كان على رأسهم فؤاد الركابى زعيم حزب البعث العربي العراقي، والذين كانوا يعتقدون بأن هدف الثورة هو تحقيق الوحدة العربية، غير أن الضبابية ميزت نوايا عبد الكريم قاسم تجاه فكرة الوحدة العربية مركزا على الداخل العراقي اعتمادا على مبدأ (العراق أولا). لكن وبعد أشهر من الثورة بدأت ملامح الخلاف تظهر بينه وبين البعثيين والقوميين، خاصة بعد أن استمال إلى صفه الشيوعيين رافضاً في ذات الوقت دعوات الوحدة مع مصر مهمشا بذلك القوميين والبعثيين ما جعل فؤاد الركابى يقدم استقالته كوزير للدولة من الحكومة احتجاجاً على طريقة إدارته لشؤون الحكم وذلك في 03 شباط (فيفري) 1959م (ديب، 2013، الصفحات 66-67).

لقد شكل الشيوعيون ميليشيات المقاومة الشعبية التي دخلت في مواجهات مع القوميين والبعثيين وهذا بإيعاز من عبد الكريم قاسم، حيث أخذت هذه الميليشيات شكل القوى النظامية والتي عملت على خنق الحريات خارج إطار القانون، فرد القوميون والبعثيون بإطلاق حملات دعائية ضد عبد الكريم قاسم كما اعتدوا على عناصر المقاومة الشعبية. وبذلك نجح في منع المد الوحدوي القومي في العراق بشكل مؤقت بكشف العناصر القومية من ضباط الجيش العراقي والمؤيدين لفكرة الوحدة والاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة والعمل على إبعادهم من مناصبهم أو تحويلهم إلى وظائف أخرى مع تحييد كل العناصر القومية المدنية عن المراكز المهمة مدعوما بسيطرة الشيوعيين على كافة مفاصل الدولة، كما هدف إلى ضرب فكرة الوحدة العربية والولاء لجمال عبد الناصر (مصطفى، د،ت، صفحة 52).

كما استثمر الشيوعيون في تأزم العلاقة بين عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر (رغم أن هذا الأخير كان أول من اعترف بالنظام الجمهوري في العراق ودعمه بالمال والسلاح والخبراء والأساتذة) فعملوا على منع قيام الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة رغم أنها كانت مطلبا شعبيا عراقيا.

كان لحملة الاعتقالات التي طالت كوادر حزب البعث العربي والقوميين دور في التكتل في الجبهة القومية التي سميت بالتجمع القومي والتي كانت بمثابة ردة فعل على هيمنة الشيوعيين، خاصة بعد أن تم إنهاء مهام عبد السلام عارف ومصادرة صحيفة الجمهورية التي كانت لسان حالهم (كريم، 1999، صفحة 23).

إن عمليات الإعدام التي نفذت في حق الضباط العراقيين في 20 أيلول (سبتمبر) 1959م، دفعت بالقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في اجتماعها يوم 1 تشرين الأول (أكتوبر) 1959م، بالموافقة على اغتيال عبد الكريم قاسم باعتباره عدوا للشعب العراقي وللوحدة العربية، وفعلا وقعت محاولة الاغتيال يوم 7 تشرين الأول (أكتوبر) والتي شارك فيها صدام حسين. وذلك في حي الرشيد وسط بغداد

أثناء مرور سيارة الرئيس، فقد تمكن المهاجمون من إصابته بجروح بليغة (رفعت، 2003.، الصفحات 135–136)، لكن وبعد فشل العملية انتقم من معارضيه وكان من بينهم زملاءه من الضباط الأحرار ومن البعثيين، حيث حوكموا في محكمة الشعب (محكمة المهداوي) والتي أصدرت حكما بالإعدام في حق 17 متهما وبالسجن على آخرين.

لقد لقي انفصال سوريا من جانب واحد عن الجمهورية العربية المتحدة في 28 أيلول (سبتمبر) 1961م، ارتياحا كبيراً لدى عبد الكريم قاسم، حيث وصف الوحدة بين مصر وسوريا بأنها كانت استعماراً مصرياً لسوريا وهذا ما وضحه في خطابه الشهير يوم 7 كانون الثاني (جانفي) 1961م، بالقول: "...إن العراق يؤيد بمشيئة الشعب تضامن عربي ... فمتى وجدنا جارتنا سوريا منطلقة متحررة متى وجدنا كيانها ثابتا واستقلالها ثابت ولها السيادة الكاملة... فلا يوجد شيء يمنعنا من التضامن معها... إن المظالم قد وصلت حدها في سوريا، المظالم الديكتاتورية، إن بلادنا سوف لن تبقى مكتوفة الأيدي تجاه أي مظلمة تصيب الشعب السوري...". (مصطفى، د،ت، صفحة 122).

5.1.3 علاقته مع الكرد

أيد الملا مصطفى بارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس عام 1946حكومة عبد الكريم قاسم وساند الإجراءات التي اتخذها في مختلف المجالات، وقد كان للكرد دور فعال في مجابهة النظام الملكي الإقطاعي والهيمنة الأجنبية، يستشف ذلك من خلال البيان الصادر عن الاجتماع الموسع للحزب، والذي انعقد في تشرين الأول من عام 1958 بشأن الجمهورية العراقية والذي ورد فيه ما يلي :«...إن الشعب الكردي مستعد للدفاع عن جمهوريته الديمقراطية الجديدة حتى آخر قطرة من دمه...» (كاظم ح.، 2013، صفحة 157). وهذا ما أكده دستور 1958، والذي نص على ما يلي: «إن العرب والكرد شركاء في هذا الوطن» (الشمري، 19 أوت 2017، صفحة 08)، وبعد صدور قانون الجمعيات، قدم مصطفى بارزاني طلبا باسم الهيئة التأسيسية للحزب لتشكيل حزب باسم الحزب الديمقراطي في كردستان العراق، لكن وزارة الداخلية تحفظت على بعض ما ورد فيه، وبعد موافقة قيادة الحزب على هذه الملاحظات تم اعتماده.

سعى التيار الكردي إلى تحقيق المساواة بينهم وبين العرب مع ضمان التطور المتكافئ للقوميتين العربية والكردية في العراق قوميا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، لكن بعد مرور سنوات من عمر الثورة تحولت قيادتها إلى ديكتاتورية تعادي خصومها السياسيين (حزب البعث، الحزب الشيوعي، والحزب الديمقراطي الكردستاني)، التي قامت بحملة اعتقالات وقمع واسعة ضد كوادره، وقد وقف خلف هذه الإجراءات أحد تيارات نظام الحكم والذي كان رافضا لحقوقهم، وهكذا بدأت المشكلة الكردية تطفو على مسرح الأحداث السياسية في العراق في عهد عبد الكريم قاسم (كاظم ح.، 2013، صفحة 154).

لقد أقدمت السلطات العراقية على تسليح بعض العشائر الكردية المتعاونة معها لمواجهة الحزب وزعيمه مصطفى بارزاني، مما أدى إلى حدوث اصطدامات عشائرية عنيفة غذتها السلطة بالمال والسلاح مما دفع بالحزب إلى تشكيل خلايا ثورية هاجمت مخافر الشرطة ومراكز الجيش (د.ن، 1979، الصفحات 8-10).

إن من بين نقاط الخلاف الجوهرية التي برزت هو الطلب الذي تقدم به الحزب إلى حكومة قاسم والمتمثل في إجراء تعديل تشريعي على المادة الثانية من الدستور العراقي المؤقت، والتي تعتبر العراق جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية. وهذا يعني تلكأً وتنكراً لحقوق الشعب الكردي في الوجود ككيان له حقوقه القومية العادلة على أرض العراق (كاظم ح.، 2013، صفحة 165)، إلا أن حكومة قاسم رفضت هذا المطلب وقد أيدتها في موقفها الأحزاب والقوى القومية والإسلامية السياسية، كما شنت حملة إعلامية هاجمت من خلالها الكرد فكريا وسياسيا، الأمر الذي فاقم من شدة العداء تجاههم، حتى تاريخ الإطاحة بعبد الكريم قاسم.

يرى البعض بأن تطلعات الكرد كانت مشروعة من حيث نيلهم لحقوقهم القومية العادلة في ظل الجمهورية الجديدة، وأنها كانت منطقية ومعقولة، ارتبطت بنضالاتهم وتضحياتهم، لكن ما طرحته حكومة الثورة لم يرق إلى مستوى تطلعات غالبية الشعب الكردي (كاظم ح.، 2013، صفحة 154).

2.3 الجهود الاقتصادية

1.2.3 قانون الإصلاح الزراعي 1958م

رأت حكومة الثورة ضرورة إحداث تغيير جذري في أوضاع الريف من حيث الملكية الزراعية ووضعية الفلاحين المعاشية ،الاقتصادية والخدماتية، رافقه عداء شديد للإقطاع الذي رسخه النظام الملكي، خاصة بعد عمليات القمع التي تعرض لها الفلاحون في فترة الخمسينيات بعد الاحتجاجات والانتفاضات المتكررة ضد تردي أوضاعهم.لقد أصدر وزير الزراعة هديب الحاج حمود في 01 آب (أوت) 1958 بيانا تضمن منح الفلاح نصف المحصول، كما قام عبد الكريم قاسم بإصدار أمر وزاري في 2 آب (أوت) في نفس السنة تضمن تشكيل لجنة تنظر في صياغة قانون الإصلاح الزراعي تحت رئاسة هديب الحاج محمود، والتي انحصرت مهامها في إعداد قانون يحقق الأهداف الرئيسة للثورة والتي تراعي تطلعات الشعب العراقي في الإصلاح الزراعي، كما تم تعيين هيئة عليا للإصلاح الزراعي يترأسها رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء ومختصين في القانون والزراعة (ناصر، 2018، صفحة 453).

كان الغرض من هذه الإجراءات التشريعية والتنظيمية والتي استهدفت تغيير واقع استغلال الأراضي الزراعية وتحسين ظروف استغلالها، بهدف حل مشاكل الإنتاج والتسويق وتوزيعها توزيعا عادلاً بين

المزارعين وبالتالي وضع حد لممارسات الإقطاع الزراعي، الذي كان محتكرا من قبل الأفراد بتزكية من الاستعمار البريطاني، وذلك على حساب بقية أبناء الشعب العراقي.

لقد تمخض عن هيئة الإصلاح الزراعي صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم: 30 بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 1958م، والذي أصبح ساري المفعول منذ ذلك التاريخ. (الزبيدى، 1981، صفحة 263)، بعد بيان أصدره عبد الكريم قاسم والذي احتوى على ما يلي: « ... إن الثورة المجيدة التي انبثقت من إرادة الشعب يوم الرابع عشر من تموز 1958، إنما هي ثورة سياسية واجتماعية معا، ومن أهدافها تحقيق الإصلاح الاجتماعي وضمان العدالة بين أبناء الشعب كافة، وتحريرهم من عوامل الفقر وأسباب الخوف وتخليصهم من الجهل والمرض... وبعد الدراسة وجدنا أن الإصلاح الزراعي هو القاعدة التي يقوم عليها الإصلاح الاجتماعي، فقد تبين لنا أن جانبا من الأراضي الزراعية إنما يعود إلى عدد كبير من أفراد الطبقة الوسطى، ولذلك ستبقى هذه الأراضي لأصحابها مادامت ضمن الحد الأعلى للملكية الزراعية، أما الملكيات الضخمة أو ما يسمى بالإقطاعيات الكبيرة فستحدد بالحد الأعلى نفسه، على أن تستولي الحكومة على ما يزيد عن الحد المذكور بتعويض، وستوزع الأراضي المستولى عليها والأراضي الأميرية الصرفة على الفلاحين ليصبحوا مالكين للأراضي في نطاق الحد الأدنى ... » (ناصر، 2018، الصفحات 453-454). لقد حَصَر هذا القانون في مادته الأولى الحد الأقصى للملكية الزراعية والتي يجب ألا تتجاوز 1000 دونم إلى 2000 دونم، وقد أوضح بأن الهدف من الثورة هو هزم الاستعمار والمَلَكِيَّةُ وأذنابهما، الذين أشاعوا الفساد ومنعوا أبناء الشعب من حقوقهم في العيش والحياة الكريمة، لهذا جاء هذا القانون لتكريس مفهوم تحرير المزارعين من الاستغلال والعمل على رفع مستوى الإنتاج والمنتوجية؛ كي يتحرر اقتصاد العراق والوطن من قيود التبعية للخارج، كما أنه عدَّ هدفا من أسمى أهداف الثورة ومصدر إلهام ورخاء للشعب العراقي(Edmund, 2004, p. 187) .

وفي خطوات لاحقة بادرت الحكومة إلى نشر قوائم من يخضعون للقانون في الجريدة الرسمية ثم تقوم لجان الاستيلاء بالكشف عن الأراضي وتعيين حدودها، ثم ينشر قرار الاستيلاء بعد فترة الطعون في الجريدة الرسمية، وبذلك تمكن من تجريد الإقطاع وكبح نفوذه الواسع في البلاد، من خلال تجفيف إمكانياته المادية وتحجيمها والحد من الفوارق الطبقية التي أفرزتها نظم الزراعة الإقطاعية والتقليل من مشكلة الاعتماد على الخارج، والعمل على تعبئة الجماهير وهيكلتها ضمن تنظيمات سياسية، جمعيات، نقابات وغيرها.

لقد تفاعل المواطنون مع هذا القانون معتبرين إياه أحد منجزات الثورة الأساسية على أمل أن يؤسس للعدالة الاجتماعية التي غابت طيلة فترة الحكم الملكي، غير أنه واجه مصاعب كبيرة عند تطبيقه تمثلت في مناورات الإقطاع وبعض البرجوازية وحتى البعض من أفراد أجهزة الدولة، وذلك باستغلال كبار الإقطاعيين

للمؤامرات والدسائس الداخلية والخارجية لتعطيل تطبيقه والوقوف حجر عثرة في وجه مسيرة البناء الوطني وسياسات الحكومة الإصلاحية (ناصر، 2018، صفحة 465).

لقد انعكست الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن على تعكير العلاقة بين كبار الملاك والفلاحين، بإصدارها للعديد من البيانات منها بيان 23 تموز (جويلية) 1959م، القانون رقم: 129 في1 آب (أوت) 1959م، البيان رقم 4 لسنة 1959 يوم 19 آب(أوت) 1959م، البيان رقم: 112 في 20 آب (أوت) 1959م، وملحق قانون الإصلاح الزراعي رقم: 129 لسنة 1959م، كما أصدرت القانون رقم: 78 بتاريخ 9 آذار (مارس) 1959م (قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية)، وذلك لكسر نفوذ الإقطاع والحد من تجاوزاته والذي يعد قانونا مكملا لقانون الإصلاح الزراعي، كما أصدرت البيان رقم: 10 في 18 شباط (فيفري) 1961م، والذي عدَّل قانون الإصلاح الزراعي بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات منها إعفاء الفلاحين من ضريبة الأرض وذلك في حفل أقيم يوم 17 تموز (جويلية) 1961م، في منطقة أبو غريب، حيث نص على أن لا يدفع الفلاحون أية ضريبة أرض زراعية إلى الملاكين وأنه على رجال السلطة مراعاة ذلك كون هذه القوانين تحمي جميع المواطنين (عطية، 2014، صفحة 30).

إن هذه الحزمة من القوانين خطوة متقدمة في سبيل بناء الدولة الوطنية، التي ترسى فيها دعائم الدولة العراقية القوية، وذلك بمحو آثار الاستعمار من خلال القضاء على الإقطاع،الذي هو نتاج المستعمرين الانجليز الذين وزعوا الأراضي على المشايخ والشخصيات النافذة والمتعاونين معها وعملائها، وأنه من مصلحتها الإبقاء على مظاهر التخلف الذي يمثله الإقطاع وهذا لعرقلة تطوير البلاد، مما نتج عنه تردي أوضاع الأسر العراقية التي تدهورت أحوالها الاقتصادية والاجتماعية، لذا تطلعت الحكومة من وراء هذا القانون إلى ضرورة إحداث ثورة في الحياة المادية لسكان الريف والاقتصاد الزراعي للبلاد، ببناء وحدات سكنية في الأرياف، توفير الخدمات الصحية والتعليمية وبالتالي الارتقاء بالواقع المعيشي لسكان الريف، وهذا ما ترجمه عبد الكريم قاسم في خطابه يوم 14 تموز (جويلية) 1960م، بمناسبة الاحتفال بعيد الثورة الثاني حيث وعد ببناء 25000 وحدة سكنية جديدة توزع على الفقراء إضافة إلى مشروع 5000 سكن سيشرع في إنجازه مع بناء أكثر من 300 مستشفى جديد قيد الإنشاء (Dawisha, 2009 , p. 181).

2.2.3 قانون النفط 1961م

يعود تاريخ أول اكتشاف للنفط في العراق إلى عام 1909م، غير أن الاكتشافات الضخمة لم تتحقق إلا بعد عقدين من الزمن بعد أن أكتشف حقل كركوك عام 1927م.لذا عملت بريطانيا على تأسيس تجمع ضم شركات النفط الأوروبية ضمن كونسرتيوم يخضع لسيطرتها.وقد وقع اتفاق الكونسرتيوم الدولي الذي

أعلن فيه عن ميلاده في شهر تموز (جويلية) 1928م، ثم غير اسمه فيما بعد إلى شركة النفط العراقية والتي كانت تخضع لنفوذ بريطانيا من الناحية العملية.

لقد حصلت هذه الشركة على امتياز استخراج النفط لمدة 75 عاما، وقد ضمت أربع شركات من أصل سبع شركات (الأخوات السبع) كل واحدة منها تمتلك 23.75 %، أما 5 % الباقية فهي من نصيب رجل الأعمال العراقي الأرميني كول بنكيان (صدقي، 2011، صفحة 40).وقد استفادت هذه الشركة من امتياز استغلال نفط محافظة البصرة في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1938م، بعد اكتشاف النفط في حقول الزبير عام 1948 والرميلة عام 1952م (صدقي، 2011، صفحة 48).

لقد عانى الشعب العراقي في ظل هذا الوضع من كل مظاهر الفقر والبؤس والتخلف محروما من ثروته النفطية رغم أنها تمثل دوراً مفصلياً في عجلة اقتصاده، كونها تساهم بقوة في عملية التطور على مختلف الأصعدة، حيث أن احتياطيه يفوق 300 مليار برميل ما يكفي حاجة الأجيال القادمة لعقود كثيرة، تضمن له دخلاً وطنياً ثابتاً.

لقد جاءت ثورة 1958 من أجل استرجاع مقدرات العراق النفطية، ولتضع حداً لاستغلال شركة النفط العراقية الأجنبية لهذا القطاع الحيوي، وهذا ماعكسه عبد الكريم قاسم عام 1960م، عندما صرح قائلا: « ... نحن لا نحارب شركات النفط لتحصل على سبعة ملايين دينار في السنة، هذه مسألة ثانوية، إننا نناضل من أجل تصنيع جمهوريتنا وإنهاء الاتكال على مبيعات النفط الخام، والمكاسب المالية من تنويع قاعدتنا الاقتصادية ستساعدنا على تحسين وضع الفقراء بدون تهديد مستوى معيشة الأغنياء... » (ديب، زلزال في أرض الشقاق (العراق 1915–2015)، 2003، صفحة 91). لذا كان العراقيون يرون بأن نفط بلادهم هو بيد الأجنبي، وأنهم في حالة تبعية للاستعمار البريطاني وأن استقلالهم السياسي هو صوري، وأن بلدهم منقوص السيادة، ما لم يتحقق الاستقلال الاقتصادي.

إن من بين مظاهر احتكار وتحكم شركة النفط العراقية في مستقبل العراق هو إقدامها بين سنتي 1959م و1960م على خفض الأسعار من جانب واحد ما أدى إلى تراجع إيرادات الدولة العراقية من الريع النفطي، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على مشاريعها التنموية، وتراجع ميزانها التجاري حتى أن عبد الكريم قاسم اقتنع بأن العراق لا يملك قراره السياسي، وهذا بعد أن تمكنت الشركات النفطية الاحتكارية من إضعاف تجربة تأميم النفط في إيران عام 1953م، بعد إطاحتها بحكومة محمد مصدق وتنصيب الشاه من جديد على رأس نظام الحكم في إيران عام 1954م،وبناء على ذلك دعا الدول المصدرة للنفط لاجتماع في بغداد في أيلول (سبتمبر) 1960م، والذي تمخض عنه الإعلان عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC (ديب، زلزال في أرض الشقاق (العراق 1915–2015)، 2003، صفحة 93).

لقد أعلن عبد الكريم قاسم، بأن الأراضي العراقية التي لا تقع ضمن امتياز شركة النفط العراقية هي ملك للدولة العراقية، وأن الحكومة من حقها استثمار وتملّك أي أراضي عراقية غير مشمولة بامتياز، هذه الشركة والتي كانت تهدف إلى المحافظة على استقرار أسعاره، وهذا من خلال القانون رقم: 80 الصادر عام 1961 ونتج عن هذه الخطوة اقتصار استثمارها على ما نسبته 0.5 %، من مساحة العراق الكلية، في حين استحوذت الحكومة العراقية على ما نسبته 99.5 %، مما دفع ببريطانيا إلى أن تنظر إلى عبد الكريم قاسم كعدو أول لها (ديب، زلزال في أرض الشقاق (العراق 1915–2015)، 2003، صفحة 93) وأيضا (Edmund, 2004, p. 189)، كما أصدر قانون شركة النفط الوطنية عام 1962م، والذي نص على استثمار الأراضي التي استرجعت من الشركات النفطية طبقًا لقانون تعيين مناطق الاستثمار بعد عام 1961م.

3.3 الجهود الاجتماعية

1.3.3 عبد الكريم قاسم والمرأة العراقية

لم يكن المجتمع العراقي سليما معافى حينما قامت الثورة، بل منهكا يعاني من مشكلات وأمراض اجتماعية مزمنة، بفعل القوانين المدنية والعسكرية التي كانت سائدة آنذاك، وقد كانت المرأة العراقية خاصة المرأة الريفية من أشد المتضررين منها، بفعل وطأة قيود المجتمع تجاهها، قوانين الدولة، ذهنية الرجل ورجال الدين، التقاليد والعادات.

لقد فجرت ثورة 1958 م طاقات المرأة العراقية خاصة في المدن ، فهي التي شاركت إلى جانب أخيها الرجل في أحداثها وفي المظاهرات العارمة ضد النظام الملكي (كاظم ح.، 2013، الصفحات 437–454)، لذا وفي أول تعديل وزاري قام عبد الكريم قاسم بتعيين أول امرأة في مجلس الوزراء، وهي الطبيبة نزيهة الدليمي، وأعتبر هذا التعيين حافزا قويا لمشاركتها في عملية التنمية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما اعتبر قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959م أكبر انجاز حققته المرأة العراقية، فعلى الرغم من نواقصه إلا أنه كان خطوة مهمة في سبيل نيلها لحقوقها المشروعة ومساواتها مع الرجل، فقد نص على جملة من الإجراءات منها:

- إلغاء قانون دعاوى العشائر العراقية وما تضمنه من مواد مناهضة للمرأة وحقوقها الأساسية خاصة حق قتلها غسلاً للعار.
- نص القانون على تشريع يتعلق بالعائلة وطريقة تنظيم علاقاتها مبلورًا أهم حقوق المرأة في هذا الصدد.
- مساواة الأنثى بالذكر في الإرث.
- منع تعدد الزوجات إلا بإذن من قاضي شرعي وبشروط.

– حق الأم في رعاية طفلها في فترة الزواج وبعد الطلاق.
– منع زواج الفتاة إلا بعد بلوغها سن الرشد مع توفر السلامة العقلية (كاظم ح.، 2013، صفحة 456).

إن المكاسب المثيرة التي حصدتها المرأة العراقية جراء هذا القانون اصطدمت بواقع المجتمع وميزان القوى فيه، الذي كانت تحكمه العادات، التقاليد ونصوص الشريعة الإسلامية ذاتها، الأمر الذي جعله يحتوي على تناقضات كثيرة حالت دون تجسيد نصوصه على أرض الواقع، وبالتالي حرمان المرأة من حقوقها، تضاف إليها عدم الجدية في تطبيقه ميدانيا من جانب أجهزة الدولة والمحاكم الشرعية.

ورغم ما قيل عنه فإنه كان أداة مهمة لصالح المرأة العراقية لتواصل نضالها في سبيل تحقيق مطالبها رغم اصطدامها بالقوى المعادية لها والتي تدعي دفاعها عن الشريعة الإسلامية ومن الإقطاعيين والعشائر، فقد وصل الحد بالمحاكم إلى إعاقة أو تجميد إصدار أي قرار لصالح المرأة بشأن توزيع الإرث أو منع الزواج بأكثر من واحدة أو الزواج المبكر للفتاة التي لم يتجاوز عمرها سن الرشد (كاظم ح.، 2013، صفحة 460).

إن اختلال التوازن المجتمعي والسياسي لصالح القوى المناهضة للاتجاهات الديمقراطية والتقدمية في العراق، ساعد على فشل عملية الإصلاح الجديدة ومحاولات تحسين موقعها في المجتمع، ورغم كل هذه المعوقات فإن المرأة العراقية في عهد عبد الكريم قاسم حققت انجازات عظيمة بخوضها لمجال الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما احتلت بعض المراكز الإدارية، واقتحمت المدارس، الكليات، المعاهد العلمية والفنية والمهنية وحتى مجال العمل الصحفي.

4. عبد الكريم قاسم والوحدة الترابية للعراق

يرى بعض العراقيين بأن الكويت هي جزء لا يتجزأ من العراق، وذلك بموجب التقسيم العثماني البريطاني لعام 1913، والذي وافقت عليه مشيخة الكويت، حيث أُعْتُرِفَ به قضاء مستقلا ذاتيا ضمن ولاية البصرة، التي انتقلت السيادة عليها من العثمانيين إلى المملكة العراقية الجديدة، وبالتالي فإن الكويت تكون ضمن سيادة العراق، الذي لم يعترف بأي تغيير في وضعيتها. وقد هنأ الشيخ عبد الله السالم الصباح عبد الكريم قاسم بنجاح ثورة 14 تموز (جويلية) 1958م، ثم قام بزيارة إلى العراق في 25 تشرين الأول (أكتوبر) من نفس السنة، حيث استقبله عبد الكريم قاسم (الزبيدى، 1981، صفحة 297).

لقد أحدث إعلان الكويت عن توقيعها لمعاهدة استقلالها يوم 19 حزيران (جوان) 1961م، حفيظة عبد الكريم قاسم الذي أعلن عن ضمها إلى العراق في 25 حزيران (جوان) عام 1961م،من خلال مؤتمره الصحفي في مبنى وزارة الدفاع والذي أذاعته إذاعة بغداد، أثار فيه مسألة تبعية الكويت للعراق وهدد بالقول: «... لاشك بأن الكويت جزء من العراق فهذه حقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها، فقد كانت الكويت تتبع البصرة من زمن طويل وخاصة أثناء الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب

العالمية الأولى، وكانت الدول الكبرى ومنها بريطانيا تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت، وهكذا كان حكام الكويت يستمدون سلطاتهم الإدارية من السلطات التركية في البصرة، ويؤكدون ولاءهم للوالي التركي حتى سنة 1914. وكان الاستعمار البريطاني في سبيل غايات عسكرية واقتصادية يحاول بشتى الطرق التغلغل في بلاد العرب منذ القرن الرابع عشر، وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل العربية على طريق الهند، بالعمل على تركيز أقدامه فيها ولاسيما الخليج العربي، وكانت الكويت جزءا من تلك السواحل لذلك عملت الحكومة البريطانية لمد سيطرتها على الكويت تدريجيا وفصلها عن العراق، وكان من جملة المساعي البريطانية لفصل الكويت عن العراق أن عقد المقيم البريطاني في الخليج يوم 23 كانون الثاني (جانفي) 1899 اتفاقا سريا مع الشيخ مبارك ألزم فيه الشيخ نفسه وأولاده من بعده بالتزامات باطلة، تضمنت تنازلات عن حقوق لا يملكها هو نفسه كحق استقدام ممثلين أو التصرف بأراضي الكويت دون موافقة سابقة من بريطانيا، ورغم هذا الاتفاق ظل حاكم الكويت على ولائه للسلطان العثماني وعلى ارتباطه بوالي البصرة، وحاول البريطانيون تارة أخرى سنة 1913 فصل الكويت عن العراق وتقوية نفوذها فيها بعقد اتفاق بينهم وبين السلطات العثمانية على أساس تمتع الكويت بشيء من الحكم الذاتي تحت السيادة العثمانية، ولكن الاستعمار البريطاني قد فشل في ذلك فقد عمدوا إلى القوة وأتاحت له الحرب احتلال العراق وعزل الكويت عنه، وبعد تحرير العراق بثورة 14 تموز 1958 من نفوذ الاستعمار والسيطرة الأجنبية أخذ يعمل مع الشعوب العربية والشعوب المحبة للحرية من أجل تصفية الاستعمار في كل مكان وخاصة البلاد العربية، وبعد أن نما الوعي العربي لجأ الاستعمار إلى أسلوب جديد فابتدع شكلا جديدا من الاستعمار تحت ستار الاستقلال، وهو يرمي إلى استمرار نفوذ بريطانيا وإبقاء الكويت منفصلا عن العراق .وهكذا عقدت بريطانيا في 19 حزيران 1961 مع شيخ الكويت اتفاقا استعماريا ينهي اتفاق عام 1899 الباطل، ويتضمن استمرار الحماية البريطانية للكويت، إذ يتعهد فيه الانجليز بتقديم أية مساعدة يطلبها شيخ الكويت وتنص على التشاور، ويضاف إلى ذلك أن إنهاء الاتفاق يقتضي إبلاغها مسبقا لثلاث سنين على الأقل.وحكومة الجمهورية العراقية تضع هذه الحقائق أمام الرأي العام لتعلن أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وتؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار وثقتها بأن تصفيته في الكويت وغيره من أجزاء الوطن العربي آتية لا محالة، وأنها متمسكة بوحدة الشعب في العراق والكويت وبالمحافظة عليها...» (كريم، 1999، الصفحات 230-231).

غير أن رد الحكومة الكويتية كان كالتالي: «... أوردت بعض وكالات الأنباء كما أذاعت محطة الإذاعة من بغداد ليلة أمس تقارير عن المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم في 25 حزيران (جوان) 1961م، والذي طالب فيه بدولة الكويت. فإذا صحت التقارير فإن حكومة الكويت تعلن أن الكويت

دولة مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً، وأن حكومة الكويت ومن وراءها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته، وأن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لواثقة تماما بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولاسيما الدول العربية الشقيقة ستساندها في المحافظة على استقلالها...» (كريم، 1999، صفحة 231).

لقد خاض عبد الكريم قاسم حربا دبلوماسية في سبيل إلحاقها بالعراق، حيث قامت الصحافة العراقية بحملة دعائية واسعة، كما سلمت الحكومة العراقية مذكرة إلى كل بلدان العالم تضمنت الدلائل المادية التي تثبت تبعيتها للعراق منذ العهد العثماني وقد برر عبد الكريم قاسم تحركه هذا بالقول:«... لقد شرد إخوانكم المخلصون في الكويت، وطردوا إلى البصرة عن طريق البحر وعن طريق الصحراء طردوا وأهينوا... لقد أنذرنا قائمقام الكويت بعد التصرف السيء وإلا ستتخذ التدابير الصارمة بحقه دفاعا عن أبناء شعبنا ودفاعا عن وطننا ...» (مصطفى، د،ت، صفحة 124).

وكرد فعل على ذلك قامت بريطانيا بحشد قواتها في الكويت من جديد يوم 1 تموز (جويلية) 1961م، لكن عبد الكريم قاسم هددها في خطابه يوم 3 كانون الثاني (جانفي) 1961م، بالقول: «... أذكر بريطانيا أن تتنحى جانبا عن الكويت وَإلا تشعل حربا ضروسا في منطقة الشرق الأوسط، ونرغمهم على التخلي عن هذا العمل...» (مصطفى، د،ت، صفحة 126)، كما هدد بالانسحاب من عضوية الجامعة العربية إذا ما تم قبول عضوية الكويت فيها، كما حاولت كل من السعودية والأمين العام للجامعة العربية التوسط لإيجاد حل مناسب، لكن هذه الجهود باءت بالفشل ولم تجد أي مخرج مناسب، في حين وقف جمال عبد الناصر إلى جانب الكويت عندما صرح قائلا: «...إن الجمهورية العربية المتحدة لا توافق على منطق الضم رغم أنها مستعدة لبذل كل ما في طاقتها لدعم نظام الوحدة الشاملة...» (مصطفى، د،ت، صفحة 124)، وفي خطوة لاحقة قامت الكويت بتقديم طلب رسمي للدول العربية من أجل الاعتراف بكيانها الجديد، مع إرسال قوات عربية لدعم استقلالها وهذا بعد خروج القوات البريطانية.وفعلا وصلت إلى الكويت قوات عربية من الجمهورية العربية المتحدة، السودان، السعودية والأردن، والتي بلغ تعدادها حوالي 2300 جندي، غير أن الرد العراقي تمثل في سحب ممثلياته الدبلوماسية من هذه الدول مع خروجه من عضوية الجامعة العربية (الزبيدى، 1981، صفحة 303).

اتسم موقف عبد الكريم قاسم إزاء مسألة ضم الكويت بعد هذه التطورات بالغموض فهناك من يذهب إلى اتهامه بافتعال هذه الأزمة بسبب أطماع العراق في نفط الكويت ولموقعها الجغرافي أو ربما لتصفية حساباته مع جمال عبد الناصر.

وعموما فإن موقفه أخَّر إجراءات استقلال الكويت وأعاد القوات البريطانية إليها من جديد كما زاد من حدة تدهور علاقاته مع جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة، كما رأى البعض بأن تخبطه في

أمر ضم الكويت ربما يعود لتصرفاته الغريبة ولسوء تقديره، حتى عدَّ من أكبر الشخصيات العربية إثارة للجدل في مجال السياسة العربية المعاصرة والتي جعلته يعيش عزلة عربية ودولية (PHEBE, 2012, p. 110).

إنّ ما يمكن قوله هو أن دعوته لضم الكويت لم تجد لها تأييدا، لأن أغلب الأحزاب السياسية العراقية، عارضت ذلك، كما أن العرب لم يتحمسوا لها، وبهذا فشل في مسعاه.

5. الإطاحة به 08 شباط (فيفري) 1963

نشط حزب البعث بين سنتي 1961 و1962م نشاطا كبيراً، بعد تولي علي صالح السعدي قيادته، حيث شكل جناحاً عسكرياً ووضع خططه لإسقاط نظام عبد الكريم قاسم، وهكذا تحرك أحمد حسن البكر مسؤول الجناح العسكري في الحزب في 8 شباط / فيفري 1963 مع مجموعة من الضباط مدعومين بأعداد من الجنود مستقلين بعض الدبابات ، و هذا بعد أن سيطرت وحدات الانقلاب على مراكز بغداد الرئيسة، الجسور، مكاتب البريد والبرق، ومبنى الإذاعة والتلفزيون بعدها توجهت إلى مبنى وزارة الدفاع صوب مكتب عبد الكريم قاسم على الساعة التاسعة و3 دقيقة صباحا (مصطفى، د.ت، الصفحات 147-148)، وعلى الساعة العاشرة إلا ثلث أعلنوا من إذاعة بغداد نهاية حكمه وتعيين عبد السلام عارف رئيسا مؤقتا للجمهورية حتى إنشاء نظام حكم دستوري دائم، كما أصدر مجلس قيادة الثورة بيانا للشعب بعد ساعة تقريبا من بدء الهجوم على مقر عبد الكريم قاسم جاء فيه: «... يا أبناء العراق الشرفاء بعون الله انتهى عهد قاسم الذي انتهك الحريات وداس الكرامات وخدع مواطنينا المؤمنين واضطهدهم وقد قامت ثورة 14 تموز (جويلية) 1958م، لخلق قيادة ديمقراطية يتمتع بها الشعب، ولكن عدو الله وعدوكم عبد الكريم قاسم استغل منصبه ولجأ إلى جميع الوسائل الإجرامية لتثبيت نظام حكمه الأسود وتظاهر بأنه يسعى للوحدة في وقت عزل فيع العراق عن مسيرة الدول العربية المتحررة وسحق أماني الشعب...» (خدوري، 1418هـ ،، صفحة 264).

من جهته أرسل عبد الكريم قاسم خطابا إلى الشعب صبيحة الانقلاب لكن لم تتم إذاعته حيث جاء في بعض منه ما يلي: «...إلى أبناء الشعب الكرام، وإلى أبناء الجيش المظفر، إن أذناب الاستعمار وبعض الخونة والغادرين والمفسدين الذين يحركهم الاستعمار لتحطيم جمهوريتنا، يحاربوننا بحركات طائشة للنيل من جمهوريتنا وتحطيم كيانها، إن الجمهورية العراقية الخالدة وليدة 14 تموز الخالدة لا تقهر، نحن نعمل في سبيل الشعب وفي سبيل الفقراء بصورة خاصة وتقوية كيان البلاد فنحن لا نقهر وإن الله معنا...» (رفعت، 2003.، صفحة 146).

بعدها اتصل هاتفيا بمعسكر الرشيد الذي سيطر عليه الانقلابيون وذلك بعد إذاعة بيان الثورة الأول حيث طلب من العقيد الركن طاهر يحيى التكريتى السماح له بمغادرة بغداد والاتفاق على البلد الذي يرغب

فيه الانقلابيون أو هو السفر إليه مع طاقمه، لكن الجواب كان بأنهم يريدون رأسه و أنه لا مجال للتفاوض معه وأنه يجب أن يستسلم دون قيد أو شرط،وعلى الساعة الثانية ليلا أرسل يونس الطائي رئيس تحرير جريدة الثورة والذي كان صديقا شخصيا له، ليتوسط لدى الانقلابيين حيث خاطب عبد السلام عارف بإمكانية السماح له بالمغادرة بالطريقة التي يرونها مناسبة وإلى البلد الذي يختارونه، غير أن طلبه قوبل بالرفض مجددا وعاد يونس الطائي إلى وزارة الدفاع، ورغم رغبته في مواصلة المفاوضات إلا أن عبد السلام عارف أبلغه بنهاية مهمته (كريم، 1999، الصفحات 96-97).

انتهى يوم الانقلاب الأول دون غلبة طرف على آخر، وفي صبيحة اليوم الموالي 9 شباط (فبفري) واصل الانقلابيون قصف وزارة الدفاع محاصرين القبو الذي تحصن فيه مع بعض معاونيه، ورغم مقاومته لهم إلا أنه لم يستطع الصمود لقوة القصف، ومع حلول الساعة 11 صباحا عرض الاستسلام، ولم يتطرق لأي شرط من الشروط، فتم تكليف الرائد محمد علون من قبل الانقلابيين لتولي مهمة عملية الاستسلام وكان غير مسلح يحمل معه علما أبيضا، لكنه تعرض لإطلاق نار من أحد الموجودين مع عبد الكريم قاسم فسقط قتيلا، حينها قرر المحاصرون اقتحام القبو بقوات كبيرة وسط إطلاق نار كثيف، بعدها سلم نفسه ومن معه، حيث اقتيدوا إلى مبنى الإذاعة التي وضعوا في إحدى غرفها (Edmund, 2004, p. 188).

لقد حاول عبد الكريم قاسم إقناع عبد السلام عارف بإخلاء سبيله والسماح له بمغادرة البلاد لكن دون جدوى، وذلك خوفا من حدوث انقلاب معاكس لذا تقررت محاكمته محاكمة عسكرية في نفس اليوم وحكم عليه وعلى كنعان خليل حداد، طه الشيخ أحمد وفاضل عباس المهداوي بالإعدام رمياً بالرصاص، ونقلوا إلى غرفة صغيرة حيث كانت نهايتهم على الساعة الواحدة والنصف ظهراً وتم عرض جثثهم على التلفزيون الرسمي(PHEBE, 2012, p. 116) .

يذكر أنه بعد استسلامه طلب الحصول على محاكمة عادلة وعلنية، لكن طلبه قوبل بالرفض، ممتنعاً عن وضع العصّاب على عينيه وكانت آخر كلماته «عاش شعب العراق»، وبذلك طويت صفحة عبد الكريم قاسم من الحياة السياسية العراقية.

6. خاتمة

ما يمكن قوله بأن عبد الكريم قاسم كان وطنيا راعيا لمصالح الفقراء، ولم تكن مشاريعه بغرض الدعاية وإنما آمن بها ونقلها بحماس وصدق، فلم ينحز إلى فئة دون أخرى أو لحزب دون آخر. لقد كان يعتقد بأن مصلحة العراق هي فوق كل اعتبار، وأن فلسفته تقضي بأن الوطن فوق كل الميول والتوجهات وفوق الطوائف والقوميات.

كان عفيف اليد لم يستول على ممتلكات العراقيين ولا على مزارعهم ولا على ممتلكات البسطاء ولا السعي إلى الكسب غير المشروع ونهب المال العام. لقد حكم العراق لأربع سنوات ونصف، تجاذبته فيها

تيارات مختلفة يمينية ويسارية فوجد نفسه غارقاً في صراع بين الشيوعيين الذين يريدون إلحاق العراق بالاتحاد السوفياتي والقوميين الذين يريدون إلحاقه بمصر، لكنه حافظ على توازنه ووقف على مسافة واحدة من الجميع فتخلص من القوميين، وكبح جماح الشيوعيين وحدّ من نفوذهم، كما حاول إيجاد صيغة توافقية للعيش المشترك مع الكرد، حتى أن البعض وصفه بأنه رجل حزم وعزم لكنه عاطفي سريع التأثر مغمور محب للزعامة.

اهتم بالشؤون السياسية الاقتصادية والاجتماعية، آمن بالمساواة الاجتماعية وحقق الكثير من الانجازات، فقد انسحب من حلف بغداد في شهر آذار (مارس) 1959م. رفض الانضواء تحت مظلة الجمهورية العربية المتحدة، طالب بضم الكويت، تقرب من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية أصدر قانون الإصلاح الزراعي، قانون النفط، قانون الجمعيات وتنظيم الأحزاب، قانون الأسرة اهتم ببناء الهياكل القاعدية، المؤسسات الاستشفائية، المجمعات السكنية وبعث الصناعة الوطنية، حارب الطائفية، العشائرية، التعصب الديني والقومي.

إنه وبعد معالجتنا لهذا الموضوع يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

- فتحت ثورة 14 تموز (جويلية) 1958م، المجال واسعا أمام تدخل العسكر في السلطة وفي الحياة السياسية بشكل عام، لذا فإن هناك من المؤرخين من يحملهم مسؤولية العواقب التي آل إليها وضع العراق المعاصر من دمار مادي ومعنوي ونفسي.
- كان عبد الكريم قاسم رجل دولة، لأنه كان في خضم الصراع قد لعب دور أكثر المتصارعين وداعة وتسامحاً وأقلهم همجية وسوءا وتشريعا للقتل، فقد كان بالنسبة لأقرانه العسكريين ميالاً إلى روح التسامح وفكرة الديمقراطية، حيث وزعت مناصب الدولة في فترة حكمه على جميع العراقيين.
- إن عبد الكريم قاسم آمن بقيمة العراق ضمن إطار الدول العربية بحكم ثقله في الوطن العربي، ومنطقة الشرق الأوسط.
- جاء الرجل في فترة صعبة قاد فيها الدولة العراقية، هذه الظروف حالت دون تحقيق ما كان يصبو إليه في بناء دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية بعيدا عن المحاصصة الطائفية التي أضعفتها وهددت نسيجها الاجتماعي.
- إن ممارسته لسياسة التسامح حتى مع خصومه الأشداء، جعلته يدفع ثمنها حياته، فالثورة تأكل في كثير من الأحيان أبناءها.

وبناء عليه نقترح ما يلي:

- توجيه الدراسات التاريخية الأكاديمية في الجزائر نحو الاهتمام بالتجارب السياسية في الدول العربية.
- ضرورة ترسيخ مفهوم الانسجام بين مختلف شرائح المجتمع وتجسيد مبدأ الهوية لاستكمال بناء الدولة الوطنية.
- العمل على نبذ الصراعات المؤسساتية، الأيديولوجية، الحزبية والعشائرية لتفادي الانقسام المجتمعي.
- إبراز التوجهات القومية لنظام عبد الكريم قاسم في مساعدة قضايا التحرر في الوطن العربي.
- تنظيم ندوات وملتقيات علمية ذات الصلة للتعرف أكثر على التجربة التاريخية العراقية.

7. قائمة المراجع

1. أحمد صدقي. (2011). *النفط أهميته وأبعاده الجيوسياسية مختبر الدراسات الجغرافية والتنمية المجالية*. الدار البيضاء: منشورات المختبرات، الطبعة الأولى.
2. البصري مير. (2005). *أعلام السياسة في العراق الحديث الجزء الأول*. لندن : دار الحكمة الطبعة الأولى.
3. الطائي صالح عباس ناصر. (2018). *أبحاث في تاريخ العراق المعاصر، 1919- 1962*. كربلاء: منشورات جامعة أهل البيت .
4. *الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب*. (1423هـ، 2002م). بيروت: منشورات الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى.
5. الملا نوار سعد محمود. (1432هـ،2010م). العراق بين العهدين: الملكي والجمهوري 1920-2003، دراسة مقارنة . *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية*، . د.ب : كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
6. الموسوي كاظم. (سبتمبر2013). *صفحات من التاريخ السياسي*. د.ب.ن: د.د.ن.
7. جاسم الشمري. (19 أوت 2017). *« الكرد والنظام التوافقي في العراق »*. القاهرة: منشورات المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية .
8. حبيب كاظم. (2013). *لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الجمهوري، الكتاب السادس ، نهوض وسقوط الجمهورية الأولى في العراق 1958-1963*. أربيل ، إقليم كردستان العراق: دار أراس للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى .
9. حسين فاضل. (د،ت). *سقوط النظام الملكي في العراق*. بغداد: منشورات مكتبة أفاق عربية.

10. د.ن. (1979). *طريق الحركة التحررية الكردية الحزب الديمقراطي الكردستاني .* د.ب: د.ن.
11. سعيد علي كريم. (1999). عراق 8 شباط 1963-من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. بيروت: دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى.
12. عبد المجيد وسيم رفعت. (2003.). العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (1921-2003). بغداد: دار الجواهري للنشر.
13. فواز جار الله الديلمي. (رمضان 1430هـ، أيلول 2009). «الانقلابات العسكرية في الموصل عبر التاريخ الحديث للمدة (1920-1968)». مجلة إضاءات موصلية، العدد:23 ، 10.
14. كاظم حيدر عطية. (2014). " عبد الكريم قاسم والطبقات الإجتماعية الفقيرة ". جريدة عراقيون ، ، 30.
15. كمال ديب. (2003). زلزال في أرض الشقاق (العراق 1915-2015). بيروت: دار الفارابي للنشر.
16. كمال ديب. (2013). موجز تاريخ العراق. بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى.
17. ليث عبد الحسن الزبيدى. (1981). ثورة14 تموز 1958 في العراق. بغداد : منشورات مكتبة اليقظة العربية، الطبعة الثانية.
18. مجيد خدوري. (1418هـ ،). العراق الجمهوري. طهران: منشورات انتشارات الشريف الرضى، الطبعة الأولى.
19. مردان جمال مصطفى. (د،ت). عبد الكريم قاسم البداية والسقوط. د،ب : المكتبة الشرقية للصناعة والنشر والتوزيع .
20. A .Gharreb Edmund .(2004) .*historical dictionary of IRAQ* .U.S.A :the scarecrow press, Inc,lanham, Maryland and Oxford.
21. Added Dawisha .(2009) .*IRAQ a political History .* Oxford : published by princerton University press.
22. MARR PHEBE .(2012) .*the Modern history of Iraq* .Boulder, Colorado, U.S.A: publishing by West view press third Edition.
23. ROBERTSON JOHN .(2015) .*Iraq a History .* London: one world publications.